مجلة كلية القانون والعلوم السياسية العدد (٥)

النظرية الماركسية : الأسس والتقييم

م. د . نوره كطاف هيدان
الجامعة العراقية- كلية القانون والعلوم السياسية

الملخص

أن دراسة المجتمع كانت ولا زالت من أهم الدراسات التي تناولها معظم الفلاسفة والمفكرين، ويعد ماركس واحداً من أهم الفلاسفة الذين تناولوا المجتمع، والدليل على ذلك أن نظريته في المجتمع قد أثرت في الكثير من الفلاسفة والمفكرين، فضلاً عن أنها احتلت مساحة واسعة من الاهتمام ما بين المجتمعات البشرية.

لقد حاول ماركس أن يجد للمجتمع أسساً تتلاءم مع كل طبقاته التي عاشت صراعات طيلة حُقب زمنية، إذ كان مصدر هذا الصراع برأيه يرد إلى العامل الاقتصادي، ولأجل محو هذا التفاوت أو الصراع، راح يبحث في الطبيعة البشرية لما لها من تحولات بيولوجية، وتأثيرات داخلية وخارجية، فوجد بالإمكان أن يعيش الإنسان في ظل مجتمع تحكمه الإنسانية جمعاء، وليس فئة معينة من البشر، ولهذا وضع مراحل تمر بها المجتمعات البشرية في تطورها؛ فهي تنتقل من المشاعية البدائية إلى مجتمع الرق والعبودية، ومن ثم إلى المجتمع الإقطاعي فالرأسمالية، ومنه تتحول المجتمعات إلى النظام الاشتراكي الذي ينتهي بسيادة الشيوعية، وكأن المرور بهذه المراحل يعد أمرا حتمياً في تاريخ تطور الشعوب، ويدعم تصوره هذا بفكرة إن الشعوب الفقيرة ستجد صورة مستقبلها في الدول المتقدمة الآن.

Summary

The study of society was and is still one of the most important studies addressed by most philosophers and thinkers, Marx is one of the most important philosophers who study the society, The proof is that his theory of society has influenced In many of philosophers and thinkers, as well as it take a wide area of interest among human societies.

Marx tried to find a foundation for society that fits all its strife-ridden layers Throughout time periods, in his opinion, the source of this conflict was the economic factor, in order to erase this disparity or conflict, he began to examine human nature because of its biological shifts, internal and external effects, he found it possible to live in a society ruled by all humanity, It is not a specific category of human beings, and therefore the development of phases of human societies In its development, it moves from primitive communal to slavery society, And then to the feudal society, capitalism, and from there the societies turn to the socialist system, The end of the rule of communism, and the passage of these stages is inevitable in the history of the development of peoples. His perception is supported by the idea that poor people will find their future in developed countries now.

المقدمة

عند دراسة فكر معين لابدَّ وأن يحظى بتأييد ومعارضة مثلما حظي الفكر الماركسي بهذا التأييد وتلك المعارضة، لذلك من الصواب أن نولي هذا الفكر دراسة أكثر عمقاً وتفصيلاً لكي نحيط علماً بالبيئة التي نبت فيها هذا الفكر؛ لأن الإحاطة بالعمل الفكري لا يمكن أن تكون شاملة وعميقة بغير الإلمام بالظروف البيئية لهذا الفكر، والتي سارعت في بروزه، لذلك فالماركسية كشكل من أشكال الفكر الشمولي الكلياني تقترن بأسماء علمين من أعلام الفلسفة والفكر ألا وهما: (كارل ماركس ١٨١٨م- ١٨٨٣م)[١]*، و (فردريك أنجلز ١٨٢٠م- ١٨٩٥م)[٢]**؛ فالأول هو منشئ النظرية الماركسية، والثاني هو الشارح المبسط والمتابع المخلص لأفكار ماركس.

إشكالية البحث:

تحتوي إشكالية البحث كعادتها على العديد من الأسئلة المُثارة حول موضوع البحث مثل؛ ما هي نقطة الانطلاق في فكره؟ ما هي الظروف الاقتصادية والاجتماعية والفكرية التي شهدها ماركس؟ ما مدى أثرها على أفكاره السياسية والاقتصادية؟ ما هو مضمون الفهم المادي للتاريخ؟ ما المقصود بالديالكتيك؟ وما هي قوانينه؟ هل استطاع ماركس من خلال النظرية دراسة المجتمع دراسة علمية بعيدة عن الميتافيزيقية والتأثير فيه؟

فرضية البحث:

انطلق البحث من فرضية مفادها: أن «هنالك ارتباط وثيق بين البيئة الاجتماعية والاقتصادية لكارل ماركس، وأثرها على أفكاره السياسية والاقتصادية والتي ساعدته في وضع النظرية الماركسية».

منهجية البحث:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي للإحاطة بالجذور التاريخية التي نشأت فيها النظرية الماركسية وبدايات انطلاقتها، فضلاً عن المنهج التحليلي للإحاطة بأسس النظرية الماركسية ومعرفة مدى مطابقتها للواقع من خلال تقييمها الايجابي والسلبي.

---

(١) (*) ولد كارل ماركس عام(١٨١٨م)، في مدينة تريف في(بروسيا)، وكان والده محامياً يهودياً، اعتنق البروتستانتية، وقد درس(ماركس) التاريخ، والقانون، والفلسفة، وذلك في مدة دراسته الجامعية، وقد شهدت تلك المدة انتشار فلسفة (هيجل) في الفكر الألماني، والتي تأثر فيها، وفي عام(١٨٣٢م) سافر(ماركس) إلى (باريس)، وراح ينتقد الفلسفة الهيجلية، متجهاً نحو الاقتصاد السياسي. ينظر في ذلك: محمد طه بدوي، رواد الفكر السياسي الحديث ودورهم في علم السياسة، ط ١٠، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، ٢٠١٢، ص١٨١.

(٢) (**) ولد فردريك انجلز في ٢٨ نوفمبر ١٨٢٠م، في بارمن، بروسيا (حاليًا فوبرتال، ألمانيا) وتوفي في٥ أغسطس ١٨٩٥م، كان فيلسوف ورجل صناعة ألماني، كان كاتبا ومنظرا سياسيا وفيلسوفا، يعتبر أب نظرية الماركسية إلى جانب كارل ماركس، في عام ١٨٤٥م، نشر كتابه حالة الطبقة العاملة في إنجلترا اعتمادا على ملاحظاته وأبحاثه الشخصية، في عام ١٨٤٨م، أصدر مع ماركس بيانهما المشهور والمعروف بالبيان الشيوعي. ينظر: فردريك انجلز، موسوعة ويكيبيديا الالكترونية: https://ar.wikipedia.org/wiki.

هيكلية البحث:

انطلاقاً من فرضية البحث تمَّ تقسيم البحث على ثلاثة مباحث فضلاً عن المقدمة والخاتمة؛ تناول المبحث الأول جذور النظرية الماركسية، بينما عالج المبحث الثاني أسس النظرية الماركسية، في حين تَّم تخصيص المبحث الثالث للتقييم الايجابي والسلبي للنظرية.

المبحث الأول
جذور النظرية الماركسية

ظهرت النظرية الماركسية أكثر من مجرد دعوة لسحق المظالم المُرة لنظام المعامل المتطور بل أكثر من مجرد طريق ودعوة كل اشتراكي؛ وذلك نتيجة وقائع الحياة المؤلمة التي جرت في أسوأ وأبشع أيام الثورة الصناعية، حيث اطلع ماركس على حال مجاوريه من سكان الأحياء الفقيرة المزدحمة بالسكان في لندن وكيف كانوا يعيشون، على القليل مما يسد رمقهم حيث شاهد شدة وطأة اقتصاد يتوسع، ويفرض نفوذه على الناس فرضاً، كما شاهد الإرهاب وعدم وجود ما يبرر ضحاياه ثم عدم نجدة هؤلاء الضحايا المساكين، والأخذ بأيديهم ككائنات بشرية خوفاً من سلطة الرجال الذين يملكون المعامل والذين يسيطرون على مقدرات الحكومة التي يعيشون في ظلها(٣).

أقام كارل ماركس نظريته الصناعية على ظروف القرن التاسع عشر؛ حيث العامل هو عامل يدوي كادح مطحون لا يكاد يجد لقمته، ولم يتصور ما ستحدثه ثورة العلم والتكنولوجيا في القرن العشرين من تطور؛ حيث العامل هو رجل حرفة يجلس أمام أزرار، وحيث المصانع تدور آلياً بعقول الكترونية، وحيث لا يوجد جيش من العمال المرهقين؛ وإنما جيش آخر من الموظفين المرفهين ومن ورائهم نقابات عمالية، وقوانين للتأمين ضد العجز والشيخوخة والمرض وفرص للتعليم والعلاج، لم يتصور مرونة الرأسمالية وقدرتها على التطور نحو عمالة جديدة تشارك بحظوظ وحصص من الأسهم في رأس المال، كما حدث في بعض فروع الصناعة اليابانية والإيطالية والفرنسية والانكليزية، والنتيجة هي انفصال الفكر الماركسي عن واقع القرن الذي نعيشه ورجعيته قياساً إلى ظروف عصرنا(٤)، قدم العديد من المفكرين الماركسيين محاولات فكرية لتعريف النظرية الماركسية ومنهم (أنجلز) الذي عرفها بأنها «دليل عمل وليست دوجما»(٥).

بينما لاحظ تروتسكي بأن الماركسية قبل كل شيء منهج في التحليل، ليس تحليل النصوص؛ وإنما تحليل العلاقات الاجتماعية(٦).

وتمثل النظرية الماركسية مجموعة من الأفكار التي تعمل على تفسير حركة المجتمع، سواء تعلق الأمر بالأزمات الاجتماعية أم الاقتصادية، أي أسباب الفقر والتفاوت الاجتماعي والطبقي، أو الأزمات السياسية أي الانقلابات والديكتاتوريات أو الثورات الاجتماعية؛ وظاهرتي الشغل والتكنولوجيا وأثرهما على الإنسان، ومن ثم تفسير أسباب البطالة، غير أن النظرية الماركسية إن كانت تعمل على تفسير الظواهر الاجتماعية والاقتصادية، فإنها تقدم تنبؤ بنتائج الوضع الراهن لكل حالة على حدة، إذ أن كل

(٣) جستر باولز، الآفاق الجديدة للسياسة العالمية ودور الشرق الأوسط، ترجمة: إبراهيم عبد الرزاق الخال، (بيروت، دار مكتبة الحياة، ١٩٦٣)، ص٦٦.

(٤) المصدر نفسه، ص٦٧.

(٥) نقلاً عن : جون مولينو، ما هو التراث الماركسي الحقيقي، ترجمة: مركز الدراسات الاشتراكية، كراسات اشتراكية، د.م، د.ت، ص ١٤.

(٦) المصدر نفسه، ص١٥.

نظرية علمية تنجز ثلاثة وظائف هي الوصف والتفسير والتنبؤ، فإن النظرية الماركسية وخصوصاً في جانبها المادي التاريخي تستوفي هذه الوظائف، لكن الاعتراضات المقدمة على النظرية الماركسية تكمن في مدى التطابق بين النظرية والممارسة، بعبارة مختصرة لا تتوقف النظرية الماركسية عند التفسير، بل تقدم سبيلاً للتغيير(٧).

لقد حاول ماركس أن يجد للمجتمع أسساً تتلاءم مع كل طبقاته التي عاشت صراعات طيلة حقب زمنية، إذ كان مصدر هذا الصراع برأيه يرد إلى العامل الاقتصادي ولأجل محو هذا التفاوت أو الصراع، راح يبحث في الطبيعة البشرية لما لها من تحولات بيولوجية، وتأثيرات داخلية وخارجية، فوجد بالإمكان أن يعيش الإنسان في ظل مجتمع تحكمه الإنسانية جمعاء، وليس فئة معينة من البشر، ولهذا نشاهده وضع مراحل يمر بها المجتمع البشري، آخر هذه المراحل هي المرحلة الشيوعية التي لا يكون فيها اغتصاب لعمل أو احتكار(٨).

لقد رأى ماركس أن المجتمعات كلها ما عدا الشيوعية تمر بصراع طبقي لان التملك الخاص هو ديدن هذه المجتمعات، وبالتالي حاول الملاك وأصحاب العمل أن يسيطروا على المجتمع وان يرفدوه بأفكار، وهمية تبريرية غايتهم منها أن تبقيهم في مكانتهم، فنشأت الإيديولوجيات كمبرر لهم، مما أدى ذلك إلى أن يكون هناك اغتراب في المجتمع، ليس على الصعيد الاقتصادي فحسب، بل على الصعيد السياسي والفكري لاسيما الديني الذي أُعطيَ قدسية كبيرة في المجتمع فضلاً عن أنه كان المصدر الرئيس للطبقات المسيطرة، ولهذا نرى ماركس يخص الدين بالنقد في أكثر من مرة، إذ رأى أن الدين يوصي بالإذعان والتذلل والخنوع بوجه المسيطرين، وهذا سيؤدي إلى وجود مجتمع ثوري، ولأجل أن يُغيّر ماركس المجتمع دعا بأن نقد الدين هو شرط كل نقد؛ لان الدين لا يعطي دوراً فعالاً للإنسان، فتغيير المجتمع يبدأ من خلال نقد الدين ورفضه باعتباره بناءً فوقياً وهمياً لا يمكن له الوجود إلا في بلاد اللاعقل؛ لان الدين يجعل الإنسان لا مفكراً، فالقضاء عليه هو الطريق الأول في بناء مجتمع لا تحكمه الإيديولوجيات (٩).

إذ يقول ماركس في افتتاحية البيان الشيوعي: « ليس تاريخ كل مجتمع إلى يومنا هذا سوى تاريخ صراع الطبقات؛ فالحر والعبد، والنبيل والعامي، السيد والخادم، ومعلم الحِرفة والصانع، وباختصار فالظالمون والمظلومون، المتعارضون دوماً، خاضوا صراعاً لا ينتهي، صراعاً كان ينتهي دائماً إما بتغيير المجتمع كله تغييراً ثورياً وإما بانهيار كلتا الطبقتين المتصارعتين»(١٠).

يبين ماركس في هذا الخطاب كيف أن تاريخ المجتمع يتطور ويتحول من مرحلة

(٧) يوسف تيبس، الماركسية من الثورة المعرفية إلى الثورة الاجتماعية، في: مجموعة مؤلفين، الماركسية الغربية وما بعدها (التأسيس والانعطاف والاستعادة)، ط١، منشورات الاختلاف– منشورات ضفاف، الجزائر– بيروت، ٢٠١٤، ص ص٣١– ٣٢.

(٨) بشير خليفة، ماركس ونقد المجتمع، في: مجموعة مؤلفين، الفلسفة الألمانية والفتوحات النقدية، قراءات في استراتيجيات النقد والتجاوز، ط١، جداول للنشر والترجمة والتوزيع، بيروت، ٢٠١٤، ص٢٠١.

(٩) المصدر نفسه، ص ص٢٠١–٢٠٢.

(١٠) ماركس، انجلز، البيان الشيوعي، ترجمة: العفيف الأخضر، ط١، منشورات الجمل– مكتبة الفكر الجديد، بيروت– بغداد، ٢٠١٥، ص ص٤٥–٤٦.

إلى أُخرى، هذه المراحل التي يحكمها صراع بين مالكي الإنتاج القوى المسيطرة وبين العمال أو العبيد غير المسيطرين على الإنتاج؛ إذ يرى أن المجتمع وما يحويه من نظم ومؤسسات لا يمكن فهمه فهماً حقيقياً دون دراسته دراسة مادية تاريخية، وعلى هذا النحو تتفهم المادية التاريخية الأفكار وتوليها عنايتها بوصفها وثائق، وتفسرها باحثة عن ظروفها وشروطها، فتتخذ نقطة انطلاقها من الناس العاملين في حياة الواقع، ولمعرفة تطور حياتهم الاجتماعية يكون من الممكن فهم أفكارهم، فليس للأخلاق ولا للدين ولا للغيبيات تاريخ مستقل لأنه لا تاريخ إلا تاريخ الإنسان فالحياة هي التي تحدد الوعي، وليس الوعي هو الذي يحدد الحياة(١١).

وبالنسبة لماركس ليس الوعي الاجتماعي هو الذي يحدد الوجود الاجتماعي، وانما الوجود الاجتماعي هو الذي يحدد الوعي الاجتماعي، وبالتالي فان فهم وتعريف أي فلسفة أو نظرية أو أيديولوجية يستلزم، أولاً وأخيراً، توضيح الوجود الاجتماعي الذي يشكل أساسها(١٢)، شكل هذا التصور لعلاقة الوعي بالوجود الاجتماعي ثورة في نظرية المعرفة مكنت ماركس من الانتقال من الايدولوجيا إلى علم التاريخ ومن ثم من المادية الجدلية إلى المادية التاريخية، فإذا كان الجدل بين الذات والموضوع في عملية المعرفة هو محرك نظرية المعرفة، فإن العلاقة التناقضية الجوهرية على صعيد الإنتاج المادي وعلاقات الإنتاج، سواء في صراع الإنسان مع الطبيعة أو خلال صراع الناس فيما بينهم، هي محركة التاريخ، باعتباره حركة المجتمع؛ وحيث أن أساس العلاقات الإنتاجية هو الصراع الطبقي، فإن هذا الأخير هو محرك التاريخ البشري، تتجلى هذه الحركية في بلوغ الصراع ذروته بين الطبقات المتصارعة في نمط إنتاج بعينه، فيتحول إلى أزمة تتطلب حلاً يتجسد في الانتقال إلى نمط إنتاج جديد، وبذلك تكون المادية التاريخية علماً للتاريخ، وإيديولوجية ثورية للطبقة البروليتارية؛ أنها علم لأنها لم تفسر التاريخ من إيديولوجية معينة، بل لقد فسرته بالطريقة العلمية الوحيدة الممكنة، وهي (المادية الجدلية)، وهي إيديولوجية ثورية؛ لأنها لم تكتفِ بالتفسير بل حددت سبيلاً لتغيير العالم من خلال تحديد نوع الانخراط الواعي في الصراع الطبقي الواقعي والموضوعي الذي تخوضه البروليتاريا، وهي الطبقة الاجتماعية الوحيدة المؤهلة لتحقيق الثورة (١٣).

أن الماركسية، ليست فقط نظرية مقاومة البروليتاريا للرأسمالية ونضالها ضدها، وإنما أيضاً، وقبل كل شيء، نظرية انتصارها، وقد أوضح ماركس بنفسه هذه النقطة عندما تتصل من أي فضل له في اكتشاف الطبقات والصراع الطبقي: (لقد وصف مؤرخون برجوازيون قبلي بزمن بعيد التطور التاريخي لهذا الصراع الطبقي، كما شرح اقتصاديون برجوازيون التكوين الاقتصادي للطبقات، أما ما استحدثته أنا فهو:(١٤)

١. برهنت على أن وجود الطبقات لا يرتبط إلا بأطوار التطور التاريخي الذي يحدده الإنتاج.

(١١) بشير خليفة، مصدر سابق، ص٢٠٢.
(١٢) جون مولينو، مصدر سابق، ص١٨.
(١٣) يوسف تيبس، مصدر سابق، ص٤١.
(١٤) جون مولينو، مصدر سابق، ص٢٣.

٢. إن النضال الطبقي يؤدي بالضرورة إلى ديكتاتورية البروليتاريا.
٣. إن هذه الديكتاتورية نفسها لا تكون إلا مرحلة انتقالية لإلغاء الطبقات والانتقال لمجتمع بدون طبقات.

المبحث الثاني
أسس النظرية الماركسية

أن لكل مجتمع آلياته الخاصة، وله مكونه الثقافي والفكري والاجتماعي والسياسي والاقتصادي المُغاير لغيره، فما من مجتمعين يتطابقان معاً في التفاصيل، والماركسية هي علم، ولأنها علم فهي حتمية التغيير، فليس هناك علم إنساني ثابت ثباتاً أزلياً، فإذا ما كان هذا العلم يتعامل مع المجتمعات، وكل منها يمتلك مذاقاً خاصاً، فهل سيتجلى هذا العلم بتماثل تام بين غير المتماثلين؟

تكمن عبقرية ماركس وانجلز في إنهما قد أخذا عدداً من القوانين العامة في الطبيعة، وطابقا بينها وبين قوانين حركة وتطور المجتمعات، ثم عملا بأسلوب الملاحظة التراتبية المتكررة، والتي يستمد منها مدى صحة القانون العام، ثم صاغا من هذه الملاحظات، وبالاستناد إلى القوانين العامة في الطبيعة مجموعة من القوانين العامة لفهم المجتمعات، وامتلاك أدوات تغييرها، ولكن عند التطبيق والتطبيق ضروري ليس فقط لأننا بحاجة إليه؛ وإنما أيضاً لنكتشف مدى صحة واستمرار فعالية وتلاؤم هذا القانون العام مع الواقع المُحدد زماناً ومكاناً(١٥).

والتطبيق هنا يتخذ طابعاً انتقادياً وليس انتقائياً؛ فإذا حاولنا وضع القانون العام الماركسي على محك الواقع، فإننا لا نستخدمه مستسلمين لصحته المطلقة؛ حتى ولو لم يتفاعل بالقدر الكافي مع الواقع، وإنما في كل مرة ندخله في تجربة، فإن تواكب مع الواقع كان بها، وإلا لجأنا إلى التأويل؛ أي محاولة صقل القانون العام، وإعادة صقله، وربما إعادة تشكيله ليتلاءم مع الواقع الجديد، فإذا كانت الماركسية كعلم كما يقول انجلز تتغير مع كل اكتشاف علمي جديد، وإذا كانت العلوم هي ثمار معارف اجتماعية، فهل تظل الماركسية هي ذاتها، وبكل تفاصيلها في الزمان والمكان؟ هذا ما سنحاول الحديث عنه في هذا المبحث من خلال التركيز على أسس النظرية الماركسية.

أولاً:المادية الجدلية:

وهي تعني أن العالم المادي هو الحقيقة الوحيدة، وأن الفكر الإنساني هو نتاج عضو مادي هو(المخ)، وجوهر المادية؛ هو أنها ظاهرة طبيعية مترابطة مع الظواهر الأخرى، وأن الطبيعة في حركة دائمة ارتقائية وتصاعدية أمامية من البسيط إلى المركب، ومن الأدنى إلى الأعلى من خلال الصراع بين المتناقضات، والانتقال من التغييرات الكمية إلى التغييرات النوعية– الكمية المفاجئة؛ ولأن حركة التناقضات تنجم عن صراع الأضداد؛ فإن كل نقيض حين يجتمع مع نقيض آخر يتحول إلى حالة ثالثة هي حالة التوفيق بينهما، ثم يتحول بدوره إلى نقيض ومركب جديد وتستمر الدورة دون توقف، وبهذا الوصف فإن الجدلية عملية طبيعية وحتمية بسبب التناقضات في طيات كل

(١٥) رفعت السعيد، ماركسية ماركس هل نُجددها أم نُبددها؟، ط١، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ١٩٩٨، ص١٠.

حالة[١٦]، ومن ثم كانت المادية الجدلية فلسفة علمية حيث أن المفهوم المادي للعالم هو مفهوم علمي، كما أنه ببساطة تصور الطبيعة على ما هي عليه دون إضافة أو زيادة، وبالإضافة إلى هذا المعنى فإن المادية الجدلية كفلسفة علمية؛ إنما تتميز عن سائر فلسفات العلوم الأخرى، تلك الفلسفات العلمية التي تدرس كلٌ منها وجهاً محدداً من وجوه الطبيعة، ولكن المادية الجدلية لا تدرس جانباً وحيداً من العالم؛ وإنما تدرس العالم بكل جوانبه، فهي تصور أو مفهوم كلي للطبيعة من حيث هي كذلك.

يعالج الماركسيون في المادية الجدلية تلك القوانين النظرية التي تدور كلها حول فكرة التناقض الكامنة في ظواهر العالم والطبيعة، حيث أن الجدل بمعناه الصحيح هو دراسة ذلك التناقض القائم في جوهر الأشياء، والتناقض قائمٌ أما في الأشياء أو في المجتمع، فالتناقض في الأشياء هو مبعث الحركة؛ بمعنى أن المادية الجدلية إنما تقوم أصلاً على الحركة، وهي حركة التناقض التي هي أصلاً حركة جدلية تسري في أوصال العالم، بحيث يكشف التناقض عن انبثاق الجديد في صدوره عن القديم، وعن ظهور قوى التقدم حتى تنتصر في النهاية على قوى الرجعية، أما التناقض في المجتمع فهناك تناقض بين جماعة تملك وجماعة لا تملك وتناقض بين (من يكدح) و(من لا يكدح)[١٧]، ويذهب (ماوتسي تونغ) بالتناقض إلى أبعد مداه قائلاً: «إن التناقض والصراع شيئان عامان ومطلقان، إلا أن طرق حل التناقضات لأي شكل من أشكال الصراع تختلف طبقاً لاختلاف طبيعة التناقضات»[١٨]، ومن ثم كانت الفلسفة المادية الجدلية هي فلسفة ثورية تؤكد على التغيير والتبدل في صور العالم.

يظهر النموذج الماركسي أولاً باعتباره نموذجاً تطورياً؛ فهو لا يطبق فقط على النظم الاجتماعية القائمة التي يُنظر إلى بنيتها في حقبة معينة، ولكنه يطبق أيضاً وبصورة خاصة على التغيّرات التي تحصل عليها باستمرار، أن التفكير بإمكانية التمييز بين نظام (قائم)، ونظام (متغيّر) يتناقض مع النظرية الماركسية، أن فلسفة هيغل التي تشكل أساساً للنظرية الماركسية، ترفض كل رؤية ثابتة للكون، فالعالم في حركة دائمة، تجري وفقاً لمخطط جدلي؛ في الأصل، كانت الجدلية تعني فن الحوار الذي يتضمن مجمل الوسائل التي نحاول بواسطتها إقناع محاورنا، بما أن الحوار يهدف إلى تجاوز التناقضات بين المتحاورين، فقد طبق هيغل كلمة الجدلية على طريقة التفكير التي تنزع إلى تكامل المتناقضات، منطق هيغل يريد أن يأخذ الحركة في الحسبان، فكل ظاهرة تجمع جوانب متناقضة يمكن اختصارها شكلياً إلى اثنين؛ القضية ونقيضها، هذا الصراع بين الأضداد يدمر الظاهرة الأولية ويولّد ظاهرة جديدة يسميها هيغل المحصلة، وهذه الظاهرة الجديدة ليست نتيجة جمع القضية ونقيضها المتناقضين، ولكن نفيهما، بما أنه ينفي تناقضهما، ويتولد في قلب الظاهرة الجديدة زوج متناقض جديد، بقضية ونقيضها، ينجم عنه محصلة جديدة، وهكذا دواليك[١٩].

(١٦) قحطان أحمد الحمداني، النظرية السياسية المعاصرة، ط١، (الأردن، دار ومكتبة الحامد، ٢٠٠٣)، ص١٥٦.
(١٧) قباري محمد إسماعيل، علم الاجتماع الألماني، ط١، (الإسكندرية، الهيئة المصرية العامة، ١٩٧١)، ص١١٨-١١٩.
(١٨) ماوتسي تونغ، في الأدب والفن، ترجمة: فؤاد أديب، (دمشق، دار دمشق للطباعة، ١٩٥٩)، ص٢٣٩.
(١٩) موريس دوفرجيه، علم اجتماع السياسة، ترجمة: سليم حداد، ط١، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،=

وتقوم المادية الجدلية عند كارل ماركس على قوانين ثلاثة؛ قانون وحدة الأضداد وصراعها، يقصد به بأن كل شيء طبيعي وكل ظاهرة تشتمل على طرفي تضاد، ويرى ماركس أننا نجد التضاد في الشيء الواحد: الحار والبارد، والصلابة والليونة، والحياة والموت، وأن التحول يحدث حينما يتغلب طرف على الآخر دون القضاء على وحدة الشيء، إذ نجد أن المجتمع الرأسمالي يشمل على البروليتاريا والبرجوازية، وكل طبقة منها تفترض وجود الطبقة الأخرى على الرغم من تضادهما، إذ أنهما سيؤلفان وحدة النظام الرأسمالي، قانون الانتقال من التغير الكمي على التغير الكيفي، يوضح هذا القانون كيف يسير التطور، فالتغير الكمي يحدث من ناحية المقدار أما التغير الكيفي فيحدث من التحول في الكيف أو الصفات، من حيث الواقع إذا اختفت الملكية الرأسمالية وهي الكيفية الأساسية للنظام الرأسمالي وحلت محلها الملكية الاشتراكية، فإن نظاما جديداً يحل محل النظام الرأسمالي وهو النظام الاشتراكي، قانون نفي النفي، تاريخ المجتمع الإنساني يتألف من حلقات نفي النظم الجديدة للنظم القديمة، فقد قضى مجتمع الرقيق على المشاعية البدائية، وقضى مجتمع الإقطاع على مجتمع الرقيق، وقضت الرأسمالية على مجتمع الإقطاع، ثم قضى المجتمع الاشتراكي على مجتمع الرأسمالية، وكل نظام يشتمل في نفسه على مبادئ كامنة في ذاته تكون هي السبب في القضاء عليه؛ وهذا يعني أن التصارع بين النقيضين (الشيء وضده) ينشأ عنه شيء أرقى مرتبة منه، وهذا ما يوضح طبيعة التطور، ويجعل منه تقدماً وهو ما يعرف بقانون نفي النفي[٢٠].

ويتضح مما تقدم بأن المادية الجدلية لا تناقش الأمور الغيبية؛ لأنها لا تؤمن إلا بالمادة المحسوسة، وترى المادية الجدلية أن كل ما في الوجود يتضمن عناصر متناقضة، ومتصارعة فيما بينها.

ثانياً: المادية التاريخية:

إذا كانت المادية الجدلية هي العلم النظري الذي يتوصل إلى إطلاق القوانين العامة التي تحكم تطور المجتمع الإنساني، فالمادية التاريخية هي علم يضطلع بتطبيق مبادئ وقوانين المادية الجدلية على المجتمع؛ بمعنى أن المادية التاريخية هي علم تطبيقي لتلك الجوانب النظرية التي تُرسيها المادية الجدلية لأسس علم الاجتماع الماركسي الذي هو علم الثورة، علم ثورة الكتلة البروليتارية، كما أنه علم بناء مجتمع بروليتاري، وجدت (المادية) كفكرة أو كنزعة فلسفة منذ زمن قديم، وتمثلت في موقف نقيض للمثالية، وقد بدأت المادية كفلسفة عفوية لاحظت لانهائية المادة والترابط بين مكوناتها، وكذلك التناقض فيما بينها، ويكمن دور ماركس وانجلز في كونهما قد نقلا (الفكرة المادية) من مجال الطبيعة والعلوم الطبيعية إلى مجال المجتمع، واتخذا منها منهجاً عاماً لفهم تطور المجتمعات، ولفهم الكون وتحقيق ممكنات تغييره، كذلك فإنهما قد اتخذا من الفكرة العلمية (المادية) سلاحاً في يد الجماهير في معركتها نحو مجتمع أفضل؛ أي إنهما استخدما

=بيروت، ١٩٩١، ص ٣٥٣.

(٢٠) المادية الجدلية، مقدمات أولية، المركز الماركسي- اللينيني للدراسات والأبحاث والتكوين، ٢٠١٧، مقالة على الرابط الالكتروني: http://acharara.hautetfort.com

الفلسفة كسلاح في يد الجماهير، ونقلا الصراع الفلسفي إلى صراع طبقي، أما (المادية التاريخية) فهي خطوة أخرى إلى الأمام.

فإذا كان ماركس قد هبط بالفلسفة المادية من سماء العلوم الطبيعية، والمعرفة العلمية المجردة، والافتراضات الفلسفية الصرفة، إلى أرض الواقع أي جعل المعركة معركة جماهيرية وليست عراكاً فلسفياً، فإن خطواته التالية كانت: نقل هذه الأفكار والقوانين من مجال الفلسفة إلى مجال المجتمع والظواهر والتطورات الاجتماعية، ولابد لنا أن نلاحظ هنا فارقاً هاماً؛ ذلك أن استخدام قوانين صارمة وحادة وجافة مثل قوانين الرياضيات والفيزياء...، في مجال علم الاجتماع حيث الحقائق مرنة والبشر مختلفون ومتنوعون وانعكاساتهم وردود أفعالهم نسبية ومتباينة، هذا الاستخدام يفترض بالضرورة إضفاء طابع من المرونة والنسبية على المقولات، أو ما يمكن تسميته ولو افتراضاً (بالقوانين العامة)[٢١].

كل شيء في المجتمع نسبي؛ فالتغيرات الكمية- ذات التغيرات الكمية حجماً وعدداً ونوعاً- يمكنها أن تثمر تغيراً كيفياً في مجتمع ما، ولا تفعل ذلك في مجتمع آخر؛ وذلك بسبب عوامل جانبية مرئية أو غير مرئية، ملموسة أو غير ملموسة تمايز بين هذا المجتمع أو ذاك، أو بين هذه المرحلة وتلك، ولعل ذلك ينعكس بصورة أوضح في موضوع استدعاء التحرك الجماهيري باتجاه الفعل الثوري، ففي مجتمع ما تُحقق شعاراتٍ ما إمكانية استجابة جماهيرية بينما لا تحققها في مكانٍ آخر أو زمانٍ آخر، فالفعل الثوري هو فعل اجتماعي لا تحركه قيادةٍ ما بمجرد طرح شعاراتٍ ما، وإنما هناك المناخ العام، والمزاج الاجتماعي الذي يمثل مفتاح عملية التحرك الاجتماعي، ومع تباين المناخ والمزاج الاجتماعيين تتباين ردود الأفعال رغم توحد الشعارات وربما طبيعة القيادة، ومن هنا فإنه يتعين علينا أن نتعامل وبحرص شديد مع التفاعلات المجتمعية مع تباينها زماناً ومكاناً..، فالمجتمعات تختلف عن بعضها البعض، فهي تموج بقوى وفئات ومصالح وتناقضات وطموحات متباينة ومتشابكة ومتصارعة..، بما يفرض على ممكنات التغيير أن تتفاعل عبر آماد طويلة..، لهذا يمكن القول بأن المادية التاريخية هي محاولة ماركسية للإجابة بأسلوب (مادي) و(جدلي) على دوافع وبواعث وممكنات ومستقبل التطورات والصراعات المجتمعية، فالتاريخ ليس من صنع أفراد، أبطال، أو حكام أو قادة؛ وإنما هو من صنع الناس عموماً، لكن الناس يصنعون حياتهم ومجتمعاتهم عبر إنتاجهم لمتطلبات حياتهم، وعبر علاقاتهم الإنتاجية، وبهذا فإن عملية إنتاج متطلبات حياة الإنسان(كمجتمع) وشكل هذا الإنتاج، وأدواته، وطبيعة ملكية هذه الأدوات، والعلاقات الناشئة في إطار عملية الإنتاج هذه تقدم لنا تشكيلة اجتماعية اقتصادية محددة[٢٢].

وهنا تكمن الفكرة الماركسية في إطار المادية التاريخية، والتي تُسمى بالتشكيلة الخماسية؛ فتاريخ البشرية (حاضرها ومستقبلها)، ليس مجرد حشد عشوائي ومختلط من الأحداث والأفعال وردود الأفعال والتحركات والحروب والانتصارات والانجازات؛ وإنما هي

(٢١) رفعت السعيد، مصدر سابق، ص ص ١٥-١٦.
(٢٢) المصدر السابق، ص ص ١٧- ١٨.

عملية تاريخية متسقة ومنسقة وتنطلق عبر سلم مرئي، محدد سلفاً، وهذا الحشد المُختلط من الأحداث والأفعال أمكن (من وجهة النظر الماركسية) تصنيفه إلى خمس تشكيلات أساسية هي: الشيوعية- البدائية- العبودية- الإقطاعية- الرأسمالية- الاشتراكية، وغني عن القول أن كل من هذه التشكيلات يمتلك نسقاً خاصاً مُتميزاً من أدوات الإنتاج وأشكال ملكيتها، وعلاقات الإنتاج وقوى الإنتاج، وأساليب ومعطيات الصراع بين هذه القوى [٢٣].

كان هيجل معجباً بالثورة البرجوازية التي انتصرت في فرنسا فقلبت النظم الإقطاعية العتيقة، وهدَمَ مدفع نابليون البناء الفرنسي القديم بعد أن كان يظن أن الإقطاع هو النظام الأزلي الثابت، وبنجاح الثورة الفرنسية آمن الناس بحركة الفكر وحركة التاريخ كما انهارت فكرة الثبات، وأصبحت عملية التاريخ هي عملية معقولة، وأضحى العقل هو جوهر التاريخ؛ لأنه هو الذي يدبر الكون وينظم حركة التاريخ، ولذلك كانت الفكرة عند هيجل لا تتجسد ولا تتحقق إلا في سياق التاريخ، وكانت هذه التصورية الهيجلية مبعثاً لاكتشاف ماركس، ذلك القانون العظيم لحركة التاريخ وهو القانون القائل بأن النضال التاريخي ليس في الواقع سوى التعبير الواضح بدرجة تزيد أو تنقص عن النضال بين الطبقات الاجتماعية سواء أكان هذا النضال في ميدان السياسة أم الدين أم الفلسفة أو في ميدان أيديولوجي آخر، وما يعنينا من كل ذلك هو أن التاريخ هو تاريخ النضال بين الطبقات في تناقضها وصراعها وهذا ما يدخله الماركسيون تحت ما يسمونه بالمادية التاريخية[٢٤].

فالمادية التاريخية هي تطبيق المادية على الحياة الاجتماعية ومن ثم تحاول المادية التاريخية أن تفسر الوعي الاجتماعي كما يصدر عن الوجود الاجتماعي، من هنا يتضح لنا أن المادية التاريخية هي التطبيق العملي لقوانين المادية الجدلية حيث تصدق هذه القوانين لا على الطبيعة وحدها بل وعلى المجتمع، فإذا كانت المادية الجدلية هي جدل الطبيعة فإن المادية التاريخية هي جدل المجتمعات في سياق التاريخ[٢٥].

ولاشك أن المادية التاريخية تمثل خطوة هامة إلى الأمام في فهم ودراسة علم التاريخ كعلم يُدرس تاريخ المجتمعات، ويُحدد ملامح تغييرها وتطورها، فمجال المادية التاريخية هو المسار العام لتطور المجتمع؛ أي بنية المجتمع، وعملية التفاعل بين مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والقوانين الأكثر عمومية، والقوى المُحركة لهذا التطور.

ثالثاً: نظرية صراع الطبقات:

تميزت الماركسية عن جميع الفلسفات القديمة بميزة ثورية كبيرة؛ وهي أنها أدخلت المادية الديالكتيكية (المنهج والنظرية والمنطق) إلى دراسة المجتمع البشري؛ فأنتجت المادية التاريخية، وكذلك تميزت بالعمل على تغيير العالم وليس الاكتفاء بفهمه وشرحه، فقد توصل (ماركس وأنجلز) من خلال دراسة التاريخ البشري بمنهج مادي ديالكتيكي إلى نظرية الصراع الطبقي التي تقضي بأن الصراع بين الطبقات قد غدا بعد زوال المجتمع الشيوعي البدائي القوة المحركة للتاريخ، وأنه سوف يؤدي إلى زوال انقسام الناس إلى

(٢٣) المصدر نفسه، ص ١٨.
(٢٤) قباري محمد إسماعيل، مصدر سابق، ص١٣٠-١٣١.
(٢٥) محمد باقر الصدر، اقتصادنا، ج١، (النجف، مؤسسة بقية الله، ٢٠٠٣)، ص٥٦.

طبقات في المجتمع الشيوعي، وأن وسيلة هذا التغيير للعالم هو نضال الطبقة العاملة ضد الرأسمالية وفي ذلك يقول لينين:» أن الديالكتيك استخدمه السفسطائيون في اليونان القديمة كمنهج ومنطق للمغالطات لإثبات الشيء ونقيضه، وفي نفس الوقت فالمنهج بلا نظرية ليس أقل شراً من نظرية بلا منهج»[٢٦].

لا يقتصر التاريخ على فكرة الحرب بين النظم الاقتصادية المتعارضة؛ بل أنه ينطوي أيضاً على فكرة الصراع بين الطبقات و(ماركس) يعني بالطبقات الاقتصادية؛ أي المجموعات التي لها دور محدد في إنتاج السلع أو توزيعها أو تناولها فمثلاً الأشخاص الذين يقدمون كلاً من رأس المال والعمل يؤلفون طبقة بالمعنى الماركسي، ولكن المتعلمين أو الأميين لا يؤلفون طبقة بوصفهم هذا، وفي العصور القديمة كانت الصراعات الطبقية تنشب بين ملاك العبيد وعبيدهم وبين السادة والجمهرة، وفي العصور الوسطى ثار الصراع بين الحرفيين والفئة الدنيا من الحرفيين، أما في العصر الحديث فقد انحصر الصراع بين طبقة الرأسماليين والبروليتاريا، والطبقة الرأسمالية مؤلفة من أولئك الذين يحصلون على دخلهم الرئيسي من (ملكية وسائل الإنتاج) أما الطبقة البروليتاريا فتتألف من أولئك الذين لابد وأن يبيعوا قوتهم العاملة ليعيشوا[٢٧].

ونتيجة هذا الصراع تكون ظهور حالة جديدة لذلك فإن كل الصراعات والحروب في التاريخ كانت مادية، وبدأت من الشيوعية البدائية إلى العبودية ثم الإقطاع ثم الرأسمالية، والتي بدورها سوف يؤدي الصراع فيها إلى الاشتراكية ثم الشيوعية، حيث يزول الاستغلال وتزول الدولة، وتعيش المجتمعات مرفهة سعيدة [٢٨].

أن ماركس وانجلز ينشدان دراسة الإنسان الفعلي، الإنسان الحي، الإنسان في التاريخ، وأنهما ليؤكدان بلا كلل على فعالية الإنسان العملية، الثورية، التي سوف تغير الإنسان نفسه من جراء تغيير الشروط الاجتماعية التي يحيا فيها، إن وجود البشر الاجتماعي هو الذي يقرر وعيهم الاجتماعي، لهذا لابد من دراسة الواقع الاجتماعي الحي، دراسة العلاقات التجريبية؛ لان هذه العلاقات هي التي تفسر تصوراتنا وأفكارنا، وليس العكس كما يحسب أولئك الإيديولوجيون الذين تصبح الفكرة المجردة عندهم القوة المحركة للتاريخ...، بحيث يرتد التاريخ إلى تاريخ الفلسفة أو إلى مجرد عملية تطور الوعي، ولما يرفضان هذا التصور، فإنهما يرسمان الخطوط الكبرى لتصور جديد للتاريخ، ويستخلصان بأن المحرك الفعلي للتاريخ هو من دون الفكر، إنتاج الحاجات الإنسانية، إذ أن جميع الثورات وما آلت إليه من مراتب تحددها شروط وجود الناس وحاجاتهم المادية، ومن هنا فإن العمل المنتج وأشكال تقسيمه هي التي تشكل مسرح التاريخ الحقيقي، ولما كانت حاجات البشر تتغير باستمرار وتتطور وتتعدد، وتختلف من عصر إلى عصر، فإن هذه التبدلات هي التي تقوم بأصل التحولات الاجتماعية، ولذا كانت بنية المجتمع وقفاً على نمط الإنتاج القائم تاريخياً، وان كل نمط للإنتاج ينطوي

(٢٦) زكي خيري، مراجعات ماركسية، (بغداد، مطبعة الخير، ١٩٩٥)، ص ص٢٠-٢١.

(٢٧) إدوار م بيرنز، النظريات السياسية في العالم المعاصر، ترجمة: عبد الكريم أحمد، ط٢، (بيروت، منشورات دار الآداب، ١٩٨٨)، ص١١٥.

(٢٨) قحطان أحمد الحمداني، مصدر سابق، ص١٥٧.

على نمط معين للتعاون، وبالتالي على شكل معين للعلاقات الاجتماعية، وعلى العموم، فإن نمط الإنتاج مرتبط بطبيعة القوى الإنتاجية التي كونها وطورها التاريخ السابق للجنس البشري(٢٩).

وأنه ليحدث في سياق التطور التاريخي أن تصبح علاقات الإنتاج عائقاً في سبيل هذا التطور، وعندئذ يستعاض عنها بشكل آخر يتفق مع القوى الإنتاجية الأعظم تطوراً، وان هذه التغيرات تستتبع دائماً تغيرات اجتماعية؛ إذ تحل طبقة اجتماعية جديدة محل الطبقة السابقة السائدة، أن تاريخ المجتمع هو تاريخ صراع الطبقات، ويكون البشر أسرى لعلاقات الإنتاج التي تعوق تطورهم الحر، أن تقسيم العمل يفرض على كل فرد نشاطاً محدوداً، مشوهاً، لذا لابد من تمكين الفرد الإنساني من تطوير جميع قدراته الخلاقة، من إلغاء العمل، وبالتالي إلغاء تقسيم العمل والملكية الفردية، وهو أمر لا يمكن أن يتحقق إلا بفضل نشاط الأفراد العملي لا بفضل تصوراتهم وأفكارهم، فليس المقصود أن نُغير وعي البشر أولاً كي نتمكن من تغيير أوضاعهم، بل أن نغير الواقع الاجتماعي الذي يصدر ذلك الوعي عنه، وهنا يريد ماركس وانجلز أن يصنعا ثورة ولكنها ثورة من نمط جديد، ثورة لن تستبدل سيطرة طبقة واحدة بسيطرة طبقة أخرى كما فعلت جميع الثورات السابقة، بل سوف تقضي على الطبقات جميعاً، فهما يؤكدان على دور البروليتاريا التاريخي، أن كل طبقة تناضل من اجل السيادة، وحتى حين تفترض سيطرتها سلفاً إلغاء الشكل القديم للمجتمع بكليته، كما هو الأمر بالنسبة للبروليتاريا، فلابد لها قبلاً من الاستيلاء على السلطة السياسية، وقد وضح كلاً من ماركس وانجلز الفارق الأساسي الذي يميز هذه الثورة عن جميع الثورات السابقة لها: أن الثورة البروليتاريا تلغي كل استثمار، بينما الثورات السابقة لم تفعل سوى استبدال شكل الاستثمار بشكل آخر، وفي النهاية تلغي حكم جميع الطبقات كما تلغي الطبقات نفسها(٣٠).

رابعاً: نظرية فائض القيمة:

إن الأساس الفكري الذي ينطلق منه ماركس في تحليل التنمية الاقتصادية في ظل الظروف الرأسمالية هو موضوع فائض القيمة، ويُقصد به: تلك الموارد الاقتصادية التي يمكنها تحقيق ناتج فوقي يفوق كل من إجمالي أجور العمال عند مستوى الكفاف وعوائد الموارد الأخرى المستخدمة في العمليات الإنتاجية، إن هذا الفارق بين ما يدفع فعلا للموارد المستخدمة وقيمة ناتجها الفعلي هو ما اسماه ماركس بفائض القيمة، إن الفروق الأساسية لهذا النموذج تبدأ من اعتبار فائض القيمة هو نقطة البداية وينتهي إلى اعتبار العامل التقني هو الأساس في نمو الرأسمالية.

وتعتبر نظرية القيمة من أهم ملامح وأسس علم الاقتصاد الماركسي وهي المحور الرئيسي الذي حوله تدور النظرية الماركسية برمتها؛ فلقد رفض ماركس مبادئ الاقتصاد البرجوازي، كما تتمثل نظرية الكفاف التي أعلنها «ديفيد ريكاردو» في كتاباته وبخاصة

(٢٩) كارل ماركس، فردريك انجلز، الإيديولوجية الألمانية، مصادر الاشتراكية العلمية، ترجمة فؤاد أديب، دار دمشق للطباعة، دمشق، د.ت، ص١١.
(٣٠) المصدر نفسه، ص ص١١-١٢.

التي نشرها في كتابه الرئيسي (مبادئ الاقتصاد السياسي)، ولقد استند ريكاردو وغيره من سائر الاقتصاديين البرجوازيين إلى أن قيمة أي سلعة إنما تتوقف على (كمية العمل) المطلوب لإنتاجها بالإضافة إلى أن إنتاج العمل يقسم بين الطبقات الثلاث التي هي (طبقة الملاك) وهي تمثل (الريع) وطبقة رأس المال وهي طبقة تمثل (الربح) و(طبقة العمال) وهم يمثلون طبقة المأجورين والتي توزع عليهم الأجور، تلك هي أهم قضايا الاقتصاد السياسي عند (ريكاردو) ولكن فكرة القيمة قد وجدت عند الماركسيين قبولاً في تكوين عناصر جديدة تستند إليها نظرية القيمة الماركسية، حيث ترى أن (قوة العمل) هي السلعة الوحيدة التي يمتلكها العمال وهي السلعة القابلة للبيع[٣١].

حيث ألتفت ماركس إلى التحليل الدقيق لعملية الإنتاج وكيف يترتب عليها زيادة في فائض القيمة، هذا الفائض الذي يستولي عليه البرجوازي في صورة (أرباح) أو (عائد لرأس المال) حيث يتولد فائض القيمة من رأس المال ثم يضاف هذا الفائض على أصل رأس المال القديم فيحدث (التراكم) حيث يتحول فائض القيمة بالتالي إلى (رأس مال جديد) ومع تراكم رأس المال يتراكم الشقاء بحيث نجد أن الثروة كلما ازدادت واستفاضت وتراكمت في جيوب الرأسماليين كلما ازداد الفقر والفاقة بين منتجي العمل ويعني بهم طبقة (البروليتاريا) الكادحة[٣٢]، وحسب وجهة النظر الماركسية تتحدد كمية القيمة بكمية العمل الضروري اجتماعياً، فالقيمة عند ماركس مشروطة بوقت العمل الضروري اجتماعياً لإنتاج سلعة محددة بالذات، ولعل أعلى صور التبادل إنما تتمثل بالنقود على اعتبار أن النقود هي النتاج الأعلى لتطوير قيم التبادل حيث أن القيمة التبادلية التي تنجم عن تبادل السلع إنما تتضح نقوداً ولا تتحول النقود إلى (رأس المال) إلا في حالة تطور الإنتاج إلى أعلى درجاته، حيث يشتري البرجوازي من العامل (قوة عمله)، تلك التي يحددها البرجوازي نفسه فهو يستهلك سلعة طبيعية تدر عليه ربحاً وهذه السلعة المربحة هي (قوة العمل الإنساني) التي يستهلكها البرجوازي، وهذا الاستهلاك هو (العمل)، والعمل يخلق (القيمة) ولكن العامل يشتغل عدداً من الساعات تعادل أجره وهو (وقت العمل الضروري) الذي يعطي إنتاجاً يسد رمقه، أما وقت العمل الزائد وهي الساعات الأخرى التي يعمل فيها العامل فلا يدفع عنها البرجوازي أجراً، أي أن البرجوازي لا يعطي القيمة الزائدة التي تعادل وقت العمل الزائد، ومن ثم يتراكم فائض القيمة الذي يندس في خزائن الرأسماليين وتكتظ به جيوب البرجوازيين فالملكية سرقة على حد تعبير (برودون)[٣٣].

خامساً: نظرية الثورة:

يكاد يكون الاعتقاد في ضرورة الثورة جزءً لا يتجزأ من النظرية الماركسية وصحيح أن ماركس قال في خطابه في امستردام سنة ١٨٧٢م: «أن هناك بعض البلاد مثل الولايات المتحدة وانكلترا للعمال فيها أن يأملوا في تحقيق أهدافهم بالوسائل

(٣١) محمد باقر الصدر، اقتصادنا، مصدر سابق، ص ص١٨٠-١٨١.
(٣٢) إدوار م بيرنز، مصدر سابق، ص١١٥.
(٣٣) قباري محمد إسماعيل، مصدر سابق، ص ص١٥٤-١٥٥.

السلمية»[٣٤]، ولكن في كل شيء آخر كتبه أو ما قاله لم يترك مجالًا للشك في انه يعتبر الثورة حتمية ومما لا غنى عنه، بيد أنه من الضروري أن نفهم ماذا عنى بالثورة، لقد نبذ صراحة مفهوم الانقلاب التآمري على نمط (لويس بلانكي ١٨٠٥-١٨٨١م)، حيث أن مفهوم (الثورة الاشتراكية) يتحدد حسب النظرة الماركسية المعاصرة في التعريف التالي: « مجموعة من التبدلات السياسية والاقتصادية التي تؤدي إلى القضاء على النظام الرأسمالي قضاءً نهائياً وإلى بناء الاشتراكية وهي تبدأ بالانقلاب السياسي، أي بتحطيم سلطة الرأسماليين وبإقامة سلطة الشغيلة «[٣٥].

كذلك ماركس عَلِمَ أن الثورة لا يخلقها أي حزب أو عصبة من الرجال مهما كانوا متحمسين وذوي عزم، فالثورة نتاج (موقف ثوري)، وينتج هذا الموقف في عدة عوامل: تذمر مزمن، انقسام بين أعضاء الطبقة الحاكمة مع انفصال قطاعات هامة معها، تكرر الأزمات بمعدل متزايد، اضطرابات وشغب ومظاهرات ضخمة ثم انهيار النظام القديم معها، والثورة نفسها لا يمكن أن تنجح حتى تقتنع الجماهير بأنها لا تريد النظام القديم ويثبت الحكام أنهم عاجزون عن الحكم وعندما تأتي الثورة فعلاً ستكون بالقوة والعنف، ولكن دور القوة هو لمجرد استئصال حثالة النظام المنهار وتمهيد السبيل للنظام الجديد[٣٦]، وكما قال ماركس: « أن العنف هو قابلية كل مجتمع قديم يحمل بذور مجتمع جديد»[٣٧].

سادساً: نظرية التطور الاشتراكي:

إن ماركس لم يعتبر بأي حال من الأحوال تدمير الرأسمالية الهدف النهائي لجهود العمال بل أنه المقدمة لتطورات أخرى أكثر أهمية، فتدمير الرأسمالية وحده لا يعني أكثر من السيطرة السياسية البروليتاريا الذين يجب عندئذٍ أن ينزعوا رأس المال تدريجياً من البرجوازيين ويركزوا كل وسائل الإنتاج في أيدي الدولة، ويعملوا على زيادة مجوع قوى الإنتاج بأسرع ما يمكن، ولتحقيق هذه الأهداف من الضروري إقامة حكم استبدادي مؤقت أو ديكتاتورية البروليتاريا، وهذه هي أول مرحلة للاشتراكية، وتتميز المرحلة الأولى للاشتراكية بأن الأجر فيها يقابل العمل وملكية الدولة لوسائل الإنتاج والتوزيع والمبادلة وادارتها، والحكم الحديدي تفرضه البروليتاريا على جميع عناصر السكان الأخرى، بيَّد أنَّ هناك نوعاً معيناً من القوالب الديمقراطية تسود داخل صفوف البروليتاريا نفسها وهي: حق التصويت العام، وشغل المراكز على أساس دوري، وحق العزل وتخفيض أجور الموظفين لتتساوى مع أجور العمال العاديين ومع الوقت ستحقق أول مراحل الاشتراكية أغراضها، فتلغى تدريجياً التمييز بين العمل اليدوي والذهني، وتزيد إلى حد كبير قوى الإنتاج، وتؤدي إلى الوفرة، وتحول العمل من مجرد وسيلة للعيش إلى ضرورة أساسية

(٣٤) أوردها سيدني هوك، في نحو فهم كارل ماركس، (نيويورك، د.ن، ١٩٣٣)، ص٢٩١، نقلًا عن الياس فرح، تطور الفكر الماركسي، (بيروت، دار الطليعة، ١٩٧٤)، ص١٣٦.

(٣٥) المصدر نفسه، ص١٣٦.

(٣٦) إدوار م. بيرنز، مصدر سابق، ص١١٦.

(٣٧) كارل ماركس، أنجلز، رأس المال، ترجمة: راشد البراوي، (القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٩)، ص١٢، ص٥٦.

في الحياة[٣٨].

إن المحصلة النهائية لهذه السياسات هي خلق مجتمع من طبقة واحدة لمنع الاستغلال وبذلك ينتفي الصراع ولا تكون هنالك حاجة للدولة حيث تختفي وتزول تماماً، ويدخل الجنس البشري مرحلة المجتمع الشيوعي الجديد الكامل وفقاً لمبدأ (من كل حسب قدرته ولكل حسب حاجته)[٣٩]، وعند إحلال الشيوعية محل الاشتراكية والتي تعتبر الهدف الأسمى للتطور التاريخي، وتعني الشيوعية أولاً المجتمع اللاطبقي فلا يعيش فيها أحد بما يملكه ولكن الناس جميعاً يعيشون بالعمل، وبالرغم من أن ماركس سخر من الاشتراكيين الطوبائيين ونعتهم بأنهم يؤلفون (طبعات متكررة من القدس الجديد)، فإنه كان طوبائياً مثلهم تماماً، فهدفه النهائي مجتمع الشيوع اللاطبقي، يمثل جنة موعودة للجماهير الكادحة على الأرض ووقت قيامه محدد أكثر حتى من العهد السعيد المسيحي، فعندما تتحقق المرحلة الأولى من الاشتراكية أغراضها تعقبها المرحلة الأخيرة أو الشيوعية بنفس الحتمية التي تحل بها الاشتراكية نفسها محل الرأسمالية الراحلة ولعل هذا الافتراض للحتمية التاريخية هو جانب الضعف الرئيسي عند ماركس، فكلما ظهر أكثر فأكثر أنها غير صحيحة تعرضت النظرية كلها للطعن[٤٠].

(٣٨) إدوار م. بيرنز، مصدر سابق، ص١١٦.
(٣٩) محمد باقر الصدر، فلسفتنا، ط١، (النجف، مطبعة أنصار الله، ٢٠٠٤)، ص٦٦.
(٤٠) قحطان أحمد الحمداني، مصدر سابق، ص١٥٨.

المبحث الثالث
تقييم النظرية الماركسية

أولاً: الجوانب الإيجابية

في الواقع، أن أروع ما في الماركسية وأكثر قواها التحليلية إغراءاً واستهواءً إنما هو قوة هذا الشمول والاستيعاب الذي تتميز به على أكثر التفاسير الأخرى للعمليات الاجتماعية أو الاقتصادية، وتعبر من خلاله عن ترابط وثيق بين مختلف تلك العمليات في كل الميادين الإنسانية فليست الماركسية فكرة نظرية محدودة أو تحليلاً اجتماعياً أو اقتصادياً فحسب؛ وإنما هي تعبير تحليلي شامل عن كل العمليات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية كما تجري منذ آلاف السنين في مجراها التاريخي الطويل لتتكون منها في كل لحظة تاريخية حاسمة هالة معينة تحدد بنفسها وبطريقة جدلية ما يعقبها من حالات متلاحقة على مدار الزمن تتابع في لحظات تاريخية فاصلة، ومن الطبيعي أن تستأثر مثل هذه النظرية بتقدير الناس وتوحي إليهم بالإعجاب أكثر من أي نظرية أخرى، ما دامت قد زعمت لهم أنها وضعت في أيديهم كل أسرار الإنسانية وألغاز التاريخ، وما دامت قد تفوقت على كل النظريات العلمية عن الاجتماع والاقتصاد في نقطة ذات وزن جماهيري كبير، وهي أنها استطاعت أن تمزج آمال الناس بالتحليل العلمي وأن تقدم إليهم أمانيهم التقليدية في إطار تحليلي قائم على أسس مادية ومنطقية بالمقدار الذي أتيح لماركس أن يصل إليه، بينما لم تكن النظريات العلمية الأخرى في الاجتماع والاقتصاد تظفر على أفضل تقدير، إلا بعناية حفنة من العلماء والاختصاصيين(٤١).

لم يعد الفكر الماركسي مجرد تراث فكري ثوري، بل غدا بعد قيام تجارب الاشتراكية مصدراً غنياً من مصادر العمل الثوري أيضاً، فقد ساهمت الماركسية في تبديل الصورة التي كان يملكها الإنسان عن العالم، وفي تغيير الكثير من المفاهيم والأفكار والمقاييس، وساهمت أيضاً في تغيير خارطة العالم السياسية، وفي إحداث تحول أساسي في بنيته الاقتصادية والاجتماعية، يضاف إلى ذلك، إن وحدة الفكر والممارسة قد أعطت للماركسية قدرة على التجدد والتطور يزيدان من أهميتها في نظر الفكر الثوري(٤٢).

إن النظرة إلى الماركسية يمكن أن تنبع من أحد المواقف الثلاثة:

- الإيمان بالماركسية كعقيدة ثابتة نهائية واعتبارها الحل العلمي الكامل الذي يجب التسليم بصحته وقدرته على استيعاب كافة الظروف والتجارب.
- رفض الماركسية واعتبارها خطراً فكرياً وروحياً يتهدد عقول الناشئة وقلوبهم.
- الموقف النقدي من الماركسية القادر على استيعاب مزايا الفكر الماركسي كمرحلة متقدمة في تطور الفكر البشري، وعلى تمييز ثغرات التحليلات الماركسية الجامدة في وقت واحد.

ويمكن أن نميز داخل هذه المواقف الثلاث تعدداً وتنوعاً في المنطلقات يكشف

(٤١) محمد باقر الصدر، اقتصادنا، مصدر سابق، ص١٠٦.
(٤٢) إلياس فرح، تطور الفكر السياسي، مصدر سابق، ص٢٣٨.

داخل كل موقف من هذه المواقف عن تفاوت في النظرة[٤٣]، وهناك من بقي في نظرته للماركسية أسير ثقافته الغربية البرجوازية، فلم يتمكن من التحرر من إطارها المسبق فوجد في أحسن الأحوال أن الماركسية (عالم آخر) لا تربطه فيه رابطة لذلك لم يتوفر له الحد الأدنى من القدرة على الانفتاح عليها والتجاوب معها كشرط أولي لفهمها، فكان نقده للماركسية وسيلة لتبرير رفضه لها، وأداة لتجريمها، لا لتشريحها، وهناك أيضاً من اكتفى بالنظرة إلى الماركسية من خلال طابعها المذهبي، أي من خلال الجانب الساكن الجامد من الفكر الماركسي فلم يرافق تطور هذا الفكر ولم يكتشف قابلية التجدد فيه[٤٤].

كذلك فإن الماركسية تركت أثراً واضحاً تكشف عنه سمات وملامح الفكر المعاصر، كما خلفت ورائها، تراثاً ثقافياً عظيم الأثر، تسترشد به الحركة العمالية في خضم حياتها المعاصرة كما كان للماركسية رد فعل واسع في المحيط الدولي وفي تيار الحياة السياسية، وقد ألقى الفكر الماركسي ضوءاً على حاضرنا السياسي والاجتماعي بقصد تفسيره وسبر غوره بالكشف عن ظروفه الاقتصادية وفهم قضاياه في جو عاصف تتقاذفه سائر التيارات، فاختارت الاتجاهات الفكرية المعاصرة والواعية بين شتى القضايا المعقدة التي خلفتها لنا ثقافة التصنيع، وحضارة العلم التكنولوجي حيث تقدم العلم تقدماً هائلاً وهتكت التكنولوجيا المعاصرة حجاب الفضاء للكشف عن عالم جديد.

إلا أننا حين نواجه (التيار الماركسي) بالانتقاد إنما نتيح الفرصة للفكر الماركسي نفسه كي يتطور ويتجدد فإن (نفي الماركسية) ليس نبذاً أو رفضاً خالصاً للفكر الماركسي ولكننا نحاول أن نستلهم ماركس كي يتفتح الفكر الإنساني نحو اكتشاف آفاق جديدة، حيث لا ينبغي على الإنسان ككائن ديناميكي مفكر أن يتحجر في قالب بعينه، أو أن يتجمد عند حقيقة بالذات، فلقد أكد ماركس نفسه ونصحنا بعدم الوقوف عند الحقائق النهائية المطلقة، فلا توجد ولن توجد حقيقة نائية مطلقة إلا إذا تحققت فيما اعتقد شخصاً في فكرة (المطلق) وتجسمت في فكرة (الإلوهية)[٤٥].

ثانياً: الجوانب السلبية

إن النظرية الماركسية عانت منذ البداية من أخطاء قاتلة، فالمادية التاريخية لم تكن سوى جانب واحد من الصراع البشري إزاء صراعات قومية ودينية أغفلها ماركس وبذلك أصبحت نظريته انتقائية للتاريخ، كما وقعت النظرية في وهم انتهاء الصراع البشري بانتهاء أسبابه وخاصة الجانب المادي بينما الصراعات بقيت مستمرة فكرياً ومادياً وفي كل جوانب الحياة بسبب اختلاف البشر في عقولهم وسلوكهم وإدراكهم للحالات المحيطة بهم، ولذلك استمر الصراع حتى في داخل الحزب الشيوعي ورغم عمليات الطرد والانشقاق فإن الصراع لم ينتهِ بل أصبح الحكام في الدول التي طبقت النظرية الماركسية يشكلون طبقة مترفة جديدة بمعنى استمرار الطبقية التي نادوا بإلغائها، وقد اتضح فيما بعد أنه لا يمكن فرض النظريات بالقوة والعنف كما أن الدعوة إلى

(٤٣) قباري محمد إسماعيل، مصدر سابق، ص١٩٧.
(٤٤) المصدر نفسه، ص١٩٨.
(٤٥) إلياس فرح، تطور الفكر السياسي، مصدر سابق، ص٢٣٩.

دكتاتورية الطبقة العاملة (البروليتاريا) مناقضة للطبيعة الإنسانية في رفض الاستبداد، أما الإلحاد وإنكار الأديان السماوية فقد فشل في نزع الإيمان من قلوب المؤمنين رغم مرور أكثر من(٧٠) سنة على تطبيق الاشتراكية الماركسية في روسيا والدول الاشتراكية [٤٦].

كذلك يعزى إلى ماركس فضل توجيه الفكر البشري لأول مرة في التاريخ إلى أهمية العامل الاقتصادي في الحياة الاجتماعية حيث جاء ماركس ليوجه الأنظار إلى العامل الاقتصادي بشكل مركز شديد، بحيث جعله المحور الأساسي في المجتمع والمحرك الأول للتاريخ، إن هذا التركيز من ماركس على أهمية العامل الاقتصادي قد أدى لدى بعض الأتباع إلى التطرف فيه كما هو شأن المتطرفين من الإتباع دائماً وقد لاحظ (أنجلز) بوادر هذا التطرف لدى الشبان الماركسيين في زمانهم فأعلن انتقاده لهم وشجبه، إن (أنجلز) يعزو قسماً من مسؤولية هذا التطرف إلى نفسه وإلى رفيقه ماركس حيث يقول ما نصه: «ماركس وأنا نحمل جزئياً مسؤولية كون الشبان يعطون الجانب الاقتصادي وزناً أكبر مما يجب، ففي مواجهتنا لخصومنا كان علينا أن نؤكد المبدأ الأساسي الذي ينكرونه وفي هذه الحال لم نجد دائماً الوقت والموضع والظرف الذي يتيح لنا إعطاء العوامل الأخرى التي تشترك في الفعل المتبادل مكانها...»[٤٧]، وقد ذكر (أنجلز) كيف أن العوامل الأخرى لها أهميتها التي لا تنكر في تفسير الأحداث كعامل الحروب والسياسة والدين والفكر، وغيرها.

وربما كانت أكبر أخطاء الماركسية هي إصرارها على أن تكون فكراً شمولياً يستجيب لكل شيء، ويبتكر الحل لكل شيء، ويفتح كل باب ويجيب على كل سؤال، ومن لا يأخذ بهذه الشمولية لا يكون ماركسياً بل أن الماركسية تعتبر ألد أعدائها من يجزئها، ومن يقف منها موقف انتقاء واختيار، يأخذ شيئاً ويرفض آخر، هذا التعسف كان أضعف ما في الفكر الماركسي يقابل ذلك مرونة فكرية ملحوظة في الدول الرأسمالية، وقدرة على استيعاب الفكر للخصوم والاستفادة منه دون تحجر أو تعصب مذهبي، حيث كانت أفكار ماركس مصدر عقيدة الحركة الشيوعية، وتم تبنيها بوصفها نهجاً تحليلياً خاصاً في التاريخ وعلم الاجتماع، ويُعد دعاة الماركسية الصلة بين هذين الدورين فضيلة عموماً، ويؤكدون وحدة محاولات فهم العالم ومحاولة تغييره، غير أن خصومهم يعدونها رذيلة، ويرون أن الالتزام السياسي يمكن أن يساوي السعي لذلك الفهم[٤٨]، وأكثر من دولة رأسمالية أخذت بنظام تأميم صناعة الصلب أو تأميم المصارف كمحاولة للتغلب على طاغوت المستغلين والمحتكرين، وفي الجانب الآخر نرى أنه بالرغم من المذهبية المتعصبة لم تطبق الماركسية بشمولها حتى في روسيا نفسها، وكانت الماركسية بشمولها دائماً محل رفض عند التطبيق حتى في بلادها وبين أهلها؛ والسبب هو ضعف أصيل في النظرية الماركسية نفسها ... نسميه التعسف المنهجي، ويبدو هذا التعسف المنهجي في المادية التاريخية التي يدور الجدل فيها على فكرة العامل الاقتصادي الواحد الذي

(٤٦) قحطان أحمد الحمداني، مصدر سابق، ص١٦٠.

(٤٧) إلياس مرقص، الماركسية في عصرنا، (بيروت، دار الطليعة، ١٩٧٣)، ص ص٥٧-٥٩.

(٤٨) جيفري روبرتس، أليستر أدواردز، القاموس الحديث للتحليل السياسي، ترجمة: سمير عبد الرحيم الجلبي، ط١، (بيروت، الدار العربية للموسوعات، ١٩٩٩)، ص ص٢٥٩-٢٦٠.

يجعل منه ماركس سبباً تتداعى من ورائه النتائج المختلفة، ولم تعد هذه الفكرة مقبولة علمياً، والرأي السائد الآن أنه في ميدان الظواهر الاجتماعية لا يوجد سبب مستقل منفصل وفاعل يولد النتائج والظواهر الثانوية؛ وإنما هناك عوامل متعددة تؤثر في بعضها تأثيرات متقابلة، فالعامل الجوهري اليوم يمكن أن يصبح عاملاً ثانوياً في الغد، والعامل الاقتصادي بهذا لا يصلح لأن يكون إلهاً تصدر عنه كل الأشياء، وإنما هناك العامل القومي والنفسي والعنصري والعقائدي يمكن أن يُشكل التاريخ بأقوى مما يشكله العامل الاقتصادي، وبين الصين وروسيا صراع يشكل التاريخ، ومع ذلك فهو ليس صراعاً طبقياً ولا اقتصادياً فالدولتان كلتاهما بقيادة البروليتاريا[٤٩].

ولم يستدل ماركس على نظريته بالتاريخ كله؛ وإنما ببعض مراحل تاريخية انتقاها فلا تصبح للقوانين التي استخرجها صفة الإطلاق على التاريخ كله، ولا تصدق عليها صفة القوانين؛ وإنما هي على الأكثر ترجيحات يجوز عليها الخطأ والصواب..، وتفسيره المادي للتاريخ بأن أساليب الإنتاج وعلاقات الإنتاج كانت دائماً السبب الذي يشكل البنيان الفوقي الاجتماعي بما فيه من فن وفكر ودين، هذا التفسير كان تبسيطاً ساذجاً لعمليات متداخلة وشديدة التعقيد، وأحدث النظريات اليوم تقول بالعوامل المتعددة التي تتبادل التأثير فيما بينها، كل عامل يكون سبباً ونتيجة في الوقت نفسه؛ فالفكر والاختراع يمكن في لحظة أن يقلب وسائل الإنتاج وعلاقات الإنتاج بأكثر مما تستطيع تلك العلاقات أن تنتج فكراً...، والدين يُغيِّر العلاقات الاجتماعية في حين تعجز تلك العلاقات الاجتماعية أن تصنع ديناً[٥٠].

وأقوى البراهين على ذلك هي نشأة الإسلام فلم يكن الإسلام قط من إفراز النظام الطبقي في قريش، ولم يكن ديناً رجعياً، يحفظ للظالمين المستبدين أموالهم وممتلكاتهم، ولم يكن مخدراً للفقراء دافعاً لهم على قبول فقرهم، فقد دعا الإسلام إلى التمتع بالحياة في اعتدال، ودعا إلى قتال الظالمين والمستغلين، ولم يأتِ الإسلام نتيجة انقلاب في نظام الإنتاج وعلاقات الإنتاج في قريش؛ وإنما جاء كظاهرة فوقية مستقلة عن فعل البيئة، فقد جاء الإسلام منذ البداية مُقرراً المساواة في الفرص، وضمان حد الكفاية للمواطن، وتحقيق التوازن الاقتصادي بين الفرد والمجتمع، وجاء بمبدأ الملكية الخاصة والملكية العامة، ومبدأ الاقتصاد الحر الموجه، جاء بكل ذلك في الجزيرة العربية في وقت لم تكن ظروف الإنتاج وعلاقات الإنتاج تدعو إليه بحيث يمكن أن نقول إن ما حدث كان انبثاقاً من واقع اقتصادي، وتحدى بذلك منطق الماركسية التاريخي وحساباتها المادية التي تحتم انبثاق كل انقلاب سياسي من انقلاب مُناظر في نظام الإنتاج وعلاقاته[٥١].

إن الهدف الرئيسي للماركسية هو إزالة استغلال الإنسان لأخيه الإنسان وتوجيه الإنتاج العام نحو مصلحة السواد الأعظم من المواطنين، ومن الملاحظ أن الماركسية لم تكتف بذلك الهدف بل رأيناها تتدخل في أمور هي في غنىً عنها، حيث أنكرت وجود الله، واستهانت بالأديان السماوية، وحاولت تفسير التاريخ والمجتمع حسب خطة ثابتة لا

(٤٩) جستر باولز، مصدر سابق، ص٦٨.
(٥٠) مجذاب بدر العناد، عباس منصور حسن، الاقتصاد الاشتراكي، (البصرة، مطبعة البصرة، د.ت)، ص ص١٧-١٨.
(٥١) محمد باقر الصدر، اقتصادنا، مصدر سابق، ص٣٦.

يجوز الخروج عليها(٥٢).

حيث ظن (ماركس) أن إزالة المجتمع الرأسمالي أو أي مجتمع آخر لا يتم إلا باتصال ثوري بين طبقتيه الأساسيتين وهما الطبقة البرجوازية وطبقة البروليتاريا وعلى هذا الأساس أعتبر الثورة من أعمّ القوانين التي تسيطر على التاريخ البشري كله، وجاء الماركسيون بعد ذلك فبدلاً من محاولة استكشاف الظروف الاجتماعية التي أوحت إلى ماركس حتمية الثورة وضرورتها التاريخية، آمنوا بأن الثورة من القوانين الأبدية للتاريخ مع أنها لم تكن في الحقيقة إلا فكرة استوحاها ماركس من الظروف التي عاشها ثم قفز بها إلى مصاف القوانين المطلقة للتاريخ، وسار الماركسيون الاشتراكيون في اتجاهين مختلفين أحدهما: الاتجاه الإصلاحي الديمقراطي، والآخر الاتجاه الانقلابي الثوري، فالاتجاه الأول كان هو الاتجاه العام للاشتراكية في عدد من الأقطار الأوربية الغربية التي بدا للاشتراكيين في ضوء ما حصل لها من تقدم سياسي واقتصادي، إن الثورة أصبحت غير ضرورية، وأما الاتجاه الثاني فقد سيطر على الحركة الاشتراكية في أوربا الشرقية التي لم تشهد ظروفاً فكرية وسياسية واقتصادية مماثلة لظروف الغرب، وقام الصراع بين الاتجاهين الماركسيين حول تفسير الماركسية لحساب هذا الاتجاه أو ذاك، وقدر أخيراً للاتجاه الثوري في أوربا الشرقية أن ينجح فهلل له الاشتراكيون الثوريون واعتبروه الدليل الحاسم على أن الاتجاه الثوري هو الذي تتجسد فيه الماركسية بمطلقاتها وأبدياتها النهائية، وفات هؤلاء جميعاً كما فات ماركس قبلهم أنهم ليسوا إزاء حقيقة مطلقة أبدية؛ وإنما هم إزاء فكرة استوحاها ماركس من ظروفه والأجواء الفكرية والسياسية التي كان يعيشها ثم وضع عليها المساحيق العلمية وأعلنها قانوناً مطلقاً لا تقبل التخصيص والاستثناء، وليس من شاهد على ذلك أقوى من تناقض الاشتراكية الماركسية واتخاذها في الشرق طابعاً ثورياً وفي الغرب طابعاً ديمقراطياً إصلاحياً فإن هذا التناقض لا يعبر في الحقيقة عن الاختلاف في فهم الماركسية بمقدار ما يعبر عن مدى محدودية المفهوم الماركسي لظروفه الاجتماعية الخاصة، حيث نستنتج منه أن الثورية الماركسية لم تكن من حقائق التاريخ المطلقة التي تكشفت لماركس في لحظة من الزمن؛ وإنما هي تعبير عن الظروف التي عاشها ماركس، وحين تطورت هذه الظروف في أوربا الغربية وتكشفت عن أشياء جديدة أصبحت تلك الفكرة غير ذات معنى بالرغم من احتفاظها بقيمتها في أوربا الشرقية التي تحدث فيها تلك الأشياء(٥٣).

أن الماركسية تؤكد أن الانقلاب من مرحلة تاريخية إلى أخرى لا يتم إلا بشكل ثوري؛ لأن التغيرات الكمية التدريجية تؤدي إلى تحول دفعي آني مع أن تحول اليابان من الإقطاع إلى الرأسمالية تم بشكل سلمي، وتنازل سادة الإقطاع عن حقوقهم فلم يضطروا اليابان وهي في طريقها الرأسمالي إلى ثورة كالثورة الفرنسية (١٧٨٩م)، كما أن الماركسية تعتبر أن كل تطور لا يتم إلا من خلال الصراع الطبقي بين طبقة تقف إلى صف التطور، وأخرى تحاول الوقوف في وجهه، بينما نرى أن المجتمع الياباني قد وقف بمجموعه إلى جانب حركة التطور الصناعي والرأسمالي، ولم يشذ عن ذلك حتى سادة الإقطاع أنفسهم

(٥٢) علي الوردي، لمحات اجتماعية في تاريخ العراق الحديث، ج٥، (بغداد، مطبعة الأديب، ١٩٧٨)، ص٢٩٣.
(٥٣) محمد باقر الصدر، اقتصادنا، مصدر سابق، ص ص٧٦-٧٧.

فقد آمنوا جميعاً بأن حياة البلاد رهن هذه الحركة وتنميتها، والماركسية ترى كما قرأنا في نصوص (رأس المال) أن التراكم الرأسمالي الذي تقوم الرأسمالية الصناعية على أساسه لا يمكن أن يفسر بطرائق (الغزل البريء) على حد تعبير ماركس، وإنما يفسر بأعمال العنف والغزو وعمليات التجريد والاغتصاب، مع أن الواقع التاريخي لليابان يدلل على العكس فلم يحدث التراكم الرأسمالي، ولم تنشأ الرأسمالية الصناعية في اليابان، نتيجة الغزو والاستعمار أو عمليات تجريد المنتجين من وسائل إنتاجهم؛ وإنما وجدت هذه الحركة بفضل نشاط ساهمت فيه اليابان كلها واستخدمت في تنميتها السلطة الحاكمة كل نفوذها السياسي(٥٤).

إن ما قامت الماركسية بتطبيقه يختص بمرحلة تحويل المجتمع الرأسمالي إلى مجتمع اشتراكي فقط، ولكن هل نجحت الماركسية في تطبيق النظرية بالنسبة إلى هذا الجزء؟، إن الواقع يكذب ذلك تماماً، ولتوضيح ذلك علينا أن نقسم البلاد الاشتراكية إلى قسمين؛ وسنجد أن التطبيق في كلا القسمين كان يكذب النظرية الماركسية، فالقسم الأول: هو البلاد الاشتراكية التي أُجبرت على إتباع النظام الاشتراكي بقوة الجيش الروسي (الجيش الأحمر)، وذلك في دول مثل (بولونيا وتشيكوسلوفاكيا والمجر(٥٥))، وفي هذا القسم نجد أن الثورة لم تكن نتيجة التناقضات الداخلية في المجتمع كما تعرضه المادية التاريخية؛ وإنما كانت مفروضة على المجتمع من الخارج، بواسطة الحرب الأجنبية والغزو العسكري المسلح، وأوضح مثال على ما نقوله هو ألمانيا، فإن ألمانيا كما نعلم جميعاً كانت منقسمة إلى دولتين هما ألمانيا الشرقية وتتبع النظام الاشتراكي، وألمانيا الغربية وتتبع النظام الرأسمالي عموماً، وكل ذلك لم يكن بفعل قانون القوى المنتجة أو باقي القوانين الماركسية؛ وإنما كان بتأثير من حكم الجيش المنتصر في الحرب العالمية الثانية، إذ فرض الجيش الروسي النظام الاشتراكي في الجزء الشرقي الذي كان يقع تحت احتلاله، في حين فرض جيش الحلفاء الغربيين النظام الرأسمالي على الجزء الغربي من ألمانيا والذي كان يقع تحت احتلالهم.

والقسم الثاني: يمثل البلدان التي حدثت فيها ثورات داخلية كروسيا والصين وهذا القسم لم تنطبق فيه قوانين المادية التاريخية أيضاً.

أما روسيا وهي أول بلد سيطرت الاشتراكية عليه بتأثير الثورات الداخلية، فقد كانت متأخرة عن الدول الأوربية من حيث الصناعة، ولم يكن نمو القوى المنتجة هو العامل الدافع للثورة كما تقوله الماركسية، بل أن نمو القوى المنتجة في بلاد أخرى كفرنسا وبريطانيا وألمانيا كان الدافع الرئيسي؛ لأن تبتعد عن الثورة المحتمة فقد كان هناك فارق كبير بين مستوى الصناعة في روسيا ومستواها في الدول الأوربية الأخرى، ومع ذلك رأينا أن الثورة حدثت في روسيا دون غيرها الأرقى منها صناعياً(٥٦).

---

(٥٤) المصدر نفسه، ص ص١٧٩-١٨٠.

(٥٥) وقد شهد العالم قبل سنين كيف أن الشعب الجيكي صمم على التحرر بمقدارٍ ما من هذا النظام ولكن القوات الروسية غزت أراضيه بأعداد هائلة، وأرغمته على قبول الاستعمار الاشتراكي المقنع. أنظر: محمد علي التسخيري، خمسون درساً في الاقتصاد الإسلامي، (طهران، مطبعة فجر الإسلام، ٢٠٠٤)، ص٦٥.

(٥٦) المصدر نفسه، ص٦٥.

كذلك اعتبر ماركس أن نهاية التاريخ ستحدث عند الانتصار الشيوعي الذي سيتم لأسباب اقتصادية بحتة، إلا أن التاريخ نفسه قد كذّب أطروحات ماركس وهيجل من قبله فقد أعقب معركة (أيون) هزائم مفجعة أجلت العمل بمبادئ الجمهورية عقوداً عديدة، ولا زال الصراع جارياً فالتاريخ لا يتوقف عند مجرد الاكتشافات النظرية، ولقد علّق ماركس آماله على الطبقة العاملة وقدرتها على بناء دولة متجانسة والمحافظة عليها ونشر مبادئها، ولقد أثبت التاريخ أنه لم ينته وهو يواصل جريانه في الدولة الشيوعية الأولى عكس اتجاه ماركس بعد أكثر من مائة سنة مبددة وخمسين مليوناً من الأرواح المهدورة، لقد كانت مشكلة ماركس وغيره من الإيديولوجيين هي وقوفه عند حافة التاريخ الذي عاشه ودرسه ملتفتاً إلى الوراء دون أن يمد بصره إلى الأمام مما دفعه إلى الظن بأن التاريخ سيتوقف بمجرد تطبيق أنموذجه(٥٧).

لا ينبغي أن نقف عند (كارل ماركس) على أنه (نبي) هبط بكتاب مقدس وجاء بحقيقة نهائية، تسلم بها تسليماً دون مناقشة أن ماركس نفسه يرفض بشدة هذا الزعم، حيث تقوم الماركسية أصلاً على (الجدل) جدل الفكر وجدل الواقع، وعلى الرغم من أن الماركسيين قد أنكروا المطلقات إلا أنهم جاؤوا للأسف بفلسفة متزمتة، وصاغوا هذه الفلسفة في قوالب جامدة ومطلقة فيما جاءت مبادئ المادية الجدلية وقوانين المادية التاريخية وليس الجدل مادياً على ما يزعم الماركسيين، إذ أن المادة ببساطة لا تفكر والجدل من خصائص العقل، أما المادة فلا عقل لها، في الواقع إن الديالكتيك المادي الماركسي هو عبارة عن خليط لا معنى له من الألفاظ الفارغة الجوفاء، تلك التي تفترض الفكر من ديالكتيك المادة، وأغلب الظن أن ماركس قد أخطأ في فهمه للديالكتيك حين يريد (تعقيل) العنصر اللامعقول في (المادة) حين ظن ماركس أن للعملية الديالكتيكية المادية فكرها وعقلها ونشاطها الحر، وهذا وهم خاطئ وإدعاء باطل لا يستند إلى منطق أو علم وهذا هو السبب الذي من أجله وصف (كونت) سائر الماديين والماركسيين بأنهم (عقول لا علمية)(٥٨).

والخلاصة أن الماركسية في دعوتها كانت دعوة عالمية أو دعوة أممية، هذه الدعوة التي تبناها الماركسيين بعد كارل ماركس وبالرغم من أنها دعوة عالمية وآمنوا بها نجد أن هذه الدعوة لم تلاقِ قبولاً أو انتشاراً، بل كانت الماركسية في ظل المفاهيم القومية من الناحية العملية، لأنها ارتبطت بدول لم تشكل كتلة واحدة ولم تندمج فيما بينها، فهل زالت الحدود بين هذه الدول؟

والجواب على هذا التساؤل يكون بعدم إزالة هذه الحدود، كذلك التنظيمات التي آمنت بالماركسية واتخذت اسم الأحزاب الشيوعية لم تكن نشأتها مركزية بل قطرية وكتنظيم سياسي مستقل، إذن هي عملية أقرت الوطنية والقومية وليست عالمية، موت ماركس ترك أثار كبيرة، فمن آمن به لم يكن في الزمان والمكان التي عاشها ماركس

(٥٧) إبراهيم أبو خزام، العرب وتوازن القوى في القرن الحادي والعشرين، في دراسة لواقع القوى العظمى وانعكاسات هذا الواقع على الوطن العربي والعالم، ط١، (طرابلس، مكتبة طرابلس العلمية العالمية، ١٩٩٥)، ص ص٤٠-٤١.
(٥٨) قباري محمد إسماعيل، مصدر سابق، ص١٩٩.

فبالضرورة تظهر مفاهيم قد تصل إلى دحض ما قاله ماركس(٥٩).

إن هذه الأجوبة الماركسية على المشاكل التي خلفتها (الوطنية) تتميز دائماً بحدود مبالغ فيها فالبيان الشيوعي (١٨٤٨م) نفسه مثلاً كان موضع رعاية مجموعة دولية من الوكلاء في كل من فرنسا وألمانيا وبلجيكا وإنكلترا، وبعد خمسة عشر عاماً على صدوره استطاع ماركس أن يؤسس إتحاد العمال العالمي وهو (الأممية الأولى) التي كانت هدفها كما يقول أنجلز: «إدماج كل الطبقة العاملة في أوربا وأميركا ببعضها في جيش واحد هائل»، وهكذا يكون ماركس أيضاً أكثر من صاحب نظرية فلقد باشر بحملة تكتيكية من أجل ثورة عالمية، ولقد قال في ذلك: «أن رسالة الفلاسفة كانت هي تعريفنا بالعالم، أما الآن فإن واجبنا هو تبديل معالمه».

لم يترك لنا ماركس صورة واضحة المعالم للمستقبل فلقد ركز أكثر مما ينبغي على طريقة الكفاح والصراع الطبقي، وليس على شكل المجتمع الشيوعي المفروض قيامه في المستقبل، والسياسة التي يجب أن يسير عليها قادة هذا المجتمع، وكان أي تفكير أو تأمل في مثل هذه الأمور بالنسبة لماركس نوعاً من المقامرة غير المرغوب بها، كذلك فإن ماركس ترك جانباً مهماً من حلول النظرية الماركسية دونما إيضاح، لقد كان ينظم ويحرض أتباعه ومريديه على الكفاح في سبيل إقامة الاشتراكية على أنقاض الرأسمالية أمر لا مفر منه، إذن فهل كانت هناك حكمة أو داع للعمل والتضحية من أجل نتيجة حتمية الوقوع ومرسومة الحدود كما كان يقول ماركس؟

ومن الغريب أن الغموض الظاهر في هذا المبدأ كان سبباً في تقوية الدعاوى الماركسية فهناك الكثير في هذا العالم من المفكرين، فمنهم من سقط صرعى الأهداف الأخلاقية النبيلة والتي قرئوا عنها في هذا المذهب، بينما يشعر الثوريون من عديمي الهمة بالراحة والاطمئنان لمجرد علمهم بأن التاريخ وحوادثه يقف إلى جانبهم، هذا الرأي القائل بالحتمية التي لا مفر منها تتلاءم أيضاً والروحية الشيوعية القائلة «بأن الغاية تبرر الواسطة» فالشيوعي المؤمن بعقيدته والذي لا يشك مطلقاً بالنتائج الحتمية أو تحصيل الحاصل الذي سيقع في المستقبل، نادراً ما يتأثر بشيء يثنيه عن الوسائل والأساليب التي يرغب في إتباعها، حيث أن التجاوب الماركسي مع حالة البؤس التي كان عليها الكثير من الأوربيين قد أعطته فرصاً ووسائل كثيرة يشهد به في دعاويه(٦٠).

(٥٩) عامر حسن فياض، الفكر المعاصر، محاضرات ألقيت على طلبة العلوم السياسية، المرحلة الرابعة، جامعة بغداد، سنة ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

(٦٠) جستر باولز، مصدر سابق، ص ص٧٢-٧٣.

الخاتمة

جميع النظريات (مثل الأفكار بشكل عام) لها جذور مادية، وهي تنمو كانعكاسات وردود على أوضاع تاريخية واجتماعية محددة، ولفهمها يجب النظر إليها في سياقها، إلا أنه من الخطأ الكبير أن نستنتج من هذا، كما يفعل الناس غالبا، أنه بمجرد مرور الزمن أو تغير المجتمع تصبح نظرية صحيحة في السابق غير ذات دلالة الآن، الاشتراكيون هم أقل من يمكنهم تحمل هذا الخطأ، حيث أنه ما زال لدينا الكثير لنتعلمه من النصوص الكلاسيكية لتراثنا، على سبيل المثال، كتابات ماركس وانجلز، هناك سببان رئيسيان لاحتفاظ مثل هذه النصوص بأهميتها؛ أولاً لأن هناك دائما عامل الاستمرارية إلى جانب التغيير في التاريخ، فالرأسمالية موجودة منذ حوالي خمسمائة سنة، وهي أثناء تلك المدة تغيرت بشكل هائل، ولكن ظلت ديناميكيتها المركزية هي تراكم رأس المال، وظلت طبقاتها الأساسية هي البرجوازية والبروليتاريا، وظلت علاقة الاستغلال بينهما على حالها، وبالتالي، فإن الكتابات التي تحوي فهما متماسكا لهذه الأساسيات، مثل «البيان الشيوعي»، تحتفظ بقيمة أكبر من أي عدد من الكتب «الحديثة» في التاريخ أو علم الاجتماع التي تفشل في إدراكها.

السبب الثاني هو أن أي تحليل نظري يتضمن رؤية حقيقية للنزعات الكامنة في المجتمع يصبح أكثر، وليس أقل صحة، مع مرور الوقت وتعزيز تلك النزعات لنفسها، وهكذا فإن عبارة ماركس بأن «البرجوازية من خلال استغلالها للسوق العالمي أعطت طابعا عالميا للإنتاج والاستهلاك في كل بلد»، هي وصف أكثر دقة بكثير لعالم اليوم عما كانت، عندما كتبت في عام ١٨٤٨م، ولكن في الوقت نفسه، يجب أن نتذكر أن أيا من الكتابات في التراث الماركسي ليست نصوصا مقدسة، ولا يقف أي منها فوق أو خارج التاريخ، وأنها لا تتعامل مع الحقائق الأبدية، ولكنها تحليلات ملموسة لا تقترن صحة مقترحاتها بكون كاتبها ذا حيثية، ليس هناك شيء صحيح لمجرد أن ماركس أو أي شخص آخر قاله، على الاشتراكيين أن يقدّروا ويدرسوا كتابات الماضي البارزة، ولكن أيضا عليهم أن يقيّموها بشكل نقدي من حيث علاقتها بالتاريخ والواقع المعاصر، إذ جاءت النظرية الماركسية من أجل درء مفاسد النظام الرأسمالي، واستغلال الإنسان للإنسان من أجل تحقيق الربح المادي، فالنظرية الماركسية نظرية عظيمة بلا شك، وقد أحدثت في العالم تغييراً هائلاً يندر أن نجد له نظير في تاريخ البشر، ولكنها مع ذلك لا يمكن أن تكون كاملة خالية من العيوب تماماً، فهي ما دامت من صنع البشر فلابدَّ أن تكون مُعرضة للخطأ والنقص على وجه من الوجوه؛ إذ ينبغي أن لا ننسى أن ماركس لم يأتِ بنظريته وحياً من السماء بل هو استمدها من المعلومات التي توفرت لديه في حياته، ولهذا رأيناه يُغيِّر بعض الجوانب من نظريته مرة بعد مرة عند عثوره على معلومات جديدة، ومن الممكن القول أنه لو امتد به العمر فترة أطول وعثر على معلومات أخرى لربما كانت نظريته بغير الصورة التي تركها عند موته، فقد أخطأت تنبؤات ماركس جميعها التي بناها منهجه الجدلي؛ حين تنبأ بأن الثورة الشيوعية لن تخرج من مجتمع متخلف وإنما

من مجتمع صناعي رأسمالي متقدم مثل انكلترا وألمانيا، فكذبت نبوءته وخرجت الشيوعية من مجتمع زراعي متخلف مثل الصين، وكذلك تنبأ باتساع شقة الخلاف بين البرجوازية والبروليتارية في الدول الرأسمالية بشكل مضطرد إلى أن يتفاقم الوضع إلى ثورة تقلب النظام الرأسمالي كله، ولكن ما حدث في المجتمعات الرأسمالية كان العكس وهو مزيد من التقارب بين الطبقات عقب سلسلة من الإجراءات الإصلاحية والأنشطة النقابية، في حين انطلق الصراع وتفاقم بين دول العالم الاشتراكي نفسه، وتنبأ ماركس بازدياد تمركز رؤوس الأموال في احتكارات هائلة يزداد معها غنى الأغنياء وفقر الفقراء، ولكن الذي حدث كان اتجاهاً إلى تفتيت رؤوس الأموال عن طريق الشركات المساهمة، وتفتيت الملكيات الزراعية من تلقاء نفسها بالميراث، وتنبأ ماركس بالأزمة الاقتصادية الساحقة التي تسحق النظام الرأسمالي بسبب ازدياد إجمالي الإنتاج عن معدل الطلب والقدرة الشرائية نتيجة فقر العمال المدقع ولكن الملاحظ إلى الآن أن كل أزمات الرأسمالية ذات طابع عرضي، وبناءً على نظرية ماركس في فائض القيمة يتحدد أجر العامل في الدولة الرأسمالية على أساس الحد الأدنى اللازم لمعيشته..، ولكن الواقع كذّب هذه التقديرات بفضل التشريعات الجديدة ونشاط النقابات، والتعديلات التي أدخلها النظام الرأسمالي على نفسه فارتفع أجر العامل في دول أوربية كثيرة إلى مستوى رخاء ملحوظ.

وإذا كانت الماركسية كما قال(أنجلز) بأنها «دليل عمل وليست دوجما» فعليها أن تكونَ نظرية حية متطورة وقادرة على النمو المتواصل، وعليها أن تحلل وتستجيب لواقع متغير على الدوام، وهو واقع بالفعل شهد تغيرات ضخمة منذ أيام ماركس، حتى لو كنا لأسباب تاريخية نسمي النظرية تبعاً للشخص الذي قام بالإسهام الأكبر في وجودها فإننا لا نستطيع أن نختصرها أو نحدها فيما كتبه هذا الفرد بذاته، فالثمن آنذاك يكون عجزها الكامل، وكما لاحظ (تروتسكي) بأن (الماركسية قبل كل شيء منهج في التحليل، ليس تحليل النصوص؛ وإنما تحليل العلاقات الاجتماعية)، يشير هذا الاقتباس من (تروتسكي) إلى اقتراح حل بديل للمشكلة، وهو حل يتبناه الماركسي المجري (جورج لوكاش) حين يقول بأن الماركسية الأصيلة لا تعني تسليماً أعمى بنتائج بحث ماركس ولا تعني الإيمان بنظرية أو بأخرى ولا تأويل كتاب مقدس، أن الأصالة نسبة إلى الماركسية ترجع على نقيض ذلك إلى المنهج بشكل حصري.